

الترتيبات التنظيمية للدورة الثامنة للمؤتمر التي من شأنها أن تشجع المشاركة على المستوى الوزاري ، لاسيما في ختام أعماله .

الجلسة العامة ٧١

٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠

٢٠٦/٤٥ - تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ١٧٧/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، الذي قررت فيه عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً ، فضلاً عن قرارها ١٨٦/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ و ٢٢٠/٤٤ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ،

وإذ تعرب عن بالغ القلق إزاء استمرار تدهور الحالة الاجتماعية - الاقتصادية لأقل البلدان نمواً ككل ،

وإذ تعيد تأكيد الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، الوارد في مرفق قرارها د ١ - ٣/١٨ المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٩٠ ، الذي أعلنت فيه جملة أمور منها أن من العناصر الأساسية وقف التهميش المتزايد لأقل البلدان نمواً وإعادة تنشيط نموها وتنميتها عن طريق اتخاذ إجراءات وطنية شاملة وتدابير دعم دولية ،

وإذ تؤكد الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع ، الواردة في مرفق قرارها ١٩٩/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، التي شددت الدول الأعضاء فيها على جملة أمور منها ضرورة التنفيذ التام لبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً ، واعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً ، المعقد في باريس في الفترة من ٣ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠^(١٥) ،

وإذ تشير إلى أن الهدف الرئيسي من برنامج العمل هو وقف زيادة التدهور في الحالة الاجتماعية - الاقتصادية لتلك البلدان ، وإعادة تنشيط نموها وتنميتها والتعجيل بهما ، وكذلك السير بها ، في إطار هذه العملية ، على طريق النمو والتنمية المطردين ،

وإذ تعيد تأكيد المبادئ الأساسية المجملّة في برنامج العمل كأساس للعمل الذي تقوم به أقل البلدان نمواً وشركاؤها في التنمية ، بما في ذلك المنظمات الدولية والمؤسسات المالية والصناديق الإنمائية ، لتعزيز تحول اقتصادات تلك البلدان تحولاً أساسياً موجهاً نحو النمو ،

٣ - تدعو أيضاً الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى تقديم تقرير قائم على نتائج المشاورات إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين ، بغية تمكينها من اتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن المفاوضات المتعلقة بوضع مشروع مدونة لقواعد السلوك .

الجلسة العامة ٧١

٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠

٢٠٥/٤٥ - الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ١٩٩٥ (د - ١٩) المؤرخ في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤ ، بصيغته المعدلة^(٤٧) ، بشأن إنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية كهيئة تابعة للجمعية العامة ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها د ١ - ٣/١٨ المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٩٠ والذي يتضمن مرفقه الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ١٧٥/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، الذي رحبت فيه بالوثيقة الختامية التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته السابعة ، و ١٩/٤٤ المؤرخ في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، بشأن الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ،

وإذ تضع في اعتبارها قرارها ٢٤٣/٤٠ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ بشأن خطة المؤتمرات ،

١ - ترحب مع بالغ التقدير بالعرض السخي الذي تقدمت به حكومة أوروغواي لاستضافة الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في بونتا دل إستي ؛

٢ - تقرر عقد الدورة الثامنة للمؤتمر في بونتا دل إستي في الفترة من ٢١ أيلول/سبتمبر إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، يسبقها اجتماع لكبار المسؤولين لمدة يومين في بونتا دل إستي يومي ١٩ و ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ؛

٣ - تلاحظ موافقة مجلس التجارة والتنمية على البند الموضوعي لجدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة للمؤتمر^(٦٢) ؛

٤ - تطلب إلى مجلس التجارة والتنمية أن يضطلع بالأعمال التحضيرية الحكومية الدولية اللازمة للدورة الثامنة للمؤتمر ، وأن يوافق ، في الجزء الثاني من دورته السابعة والثلاثين ، على

(ب) أن ينظر مجلس التجارة والتنمية، في كل من دوراته الربيعية السنوية، في استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل؛

(ج) أن تنظر الجمعية العامة، قرب نهاية التسعينات، في عقد مؤتمر ثالث للأمم المتحدة بشأن أقل البلدان نمواً، لإجراء تقييم شامل لتنفيذ برنامج العمل والبت في الإجراءات اللاحقة؛

(د) أن تجري مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تقييماً قطاعية على فترات منتظمة؛

٨ - تلاحظ أن الآليات، مثل اجتماعات المائدة المستديرة التي ينظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأفرقة الاستشارية التابعة للبنك الدولي، ستظل تشكل العمود الفقري لعملية الاستعراض القطري، وتوصي، في هذا السياق، بما يلي:

(أ) أن تُنظَّم أفرقة الاستعراض القطري على أساس وعلى فترات أكثر انتظاماً وأن تشمل جميع المانحين المعنيين؛

(ب) أن تنظر أقل البلدان نمواً التي ليست لديها أفرقة استعراض قطري منتظمة في اعتماد عملية استعراض قطري؛

(ج) أن يساعد الشركاء في التنمية على تعزيز قدرة حكومات أقل البلدان نمواً على كفاءة الدور القيادي لتلك الحكومات في عملية الاستعراض القطري؛

(د) أن تُقام الصلات اللازمة بين عمليات المتابعة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي؛

٩ - تقرر أن يواصل المؤتمر القيام، كجزء من أعماله الجارية، بدور مركز التنسيق لاستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل ومتابعته على الصعيد العالمي، وأن يواصل تقديم الدعم على الصعيدين الوطني والإقليمي، وبالتعاون مع غيره من أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها ووكالاتها المعنية؛

١٠ - تقرر، في هذا الصدد، تعزيز البرنامج الخاص لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لصالح أقل البلدان نمواً، وتزويد ذلك البرنامج بالموارد الكافية لتمكين المؤتمر من تنفيذ ولايته على نحو فعال فيما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً تنفيذاً حسن التوقيت، وتوفير خدمات الأمانة المحددة في تقرير الأمين العام^(٦٤)؛

١١ - تدعو هيئات إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها إلى اتخاذ التدابير اللازمة والملائمة لتنفيذ برنامج العمل ومتابعته بطريقة فعّالة، كل في مجال اختصاصه ووفقاً لولايته؛

١٢ - تدعو الهيئات التحضيرية لكل الاجتماعات والمؤتمرات الرئيسية المقبلة لمنظومة الأمم المتحدة أن تأخذ في اعتبارها نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني بأقل البلدان نمواً؛

وإذ تشير إلى التزام المجتمع الدولي رسمياً، على النحو الوارد في إعلان باريس الذي اعتمدته مؤتمر الأمم المتحدة الثاني بأقل البلدان نمواً^(٦٥)، بتنفيذ برنامج العمل طوال التسعينات،

وإذ تشدد على أن النجاح في تنفيذ برنامج العمل يعتمد على تقاسم المسؤولية وتعزيز المشاركة من أجل نمو أقل البلدان نمواً وتنميتها،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن نتيجة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً^(٦٤)؛

٢ - تؤيد إعلان باريس وبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً؛

٣ - تعرب عن تقديرها لحكومة فرنسا وشعبها نظراً لاستضافتها مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً، فضلاً عما أبدياه من حسن وفادة، وما وفّراه من ترتيبات ممتازة للمؤتمر وما قدّماه من مساهمة هامة فيما تمخض عنه من نتائج؛

٤ - تطلب إلى جميع الحكومات، والمنظمات الدولية والمتعددة الأطراف، والمؤسسات المالية والصناديق الإنمائية، وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وبرامجها، وجميع المنظمات الأخرى المعنية، أن تتخذ خطوات فورية وملموسة وكافية لتنفيذ برنامج العمل؛

٥ - تؤكد من جديد أن أقل البلدان نمواً تتحمل المسؤولية الرئيسية عن وضع السياسات والأولويات الوطنية من أجل نموها وتنميتها، وعن تنفيذها الفعلي؛

٦ - تحث بقوة جميع البلدان المانحة على أن تنفذ على الوجه التام والعاجل التزاماتها في جميع المجالات، على النحو المنصوص عليه في برنامج العمل، لتوفير الدعم الخارجي الكافي لأقل البلدان نمواً؛

٧ - تقرر أنه ينبغي الاضطلاع، على أساس منتظم، باستعراض ورصد التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، على النحو الذي يتوخاه برنامج العمل، وهذه الغاية تقرر أيضاً ما يلي:

(أ) أن يجتمع الفريق الحكومي الدولي المعني بأقل البلدان نمواً، التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في عام ١٩٩٥ لإجراء استعراض منتصف المدة لحالة تلك البلدان، وتقديم تقرير إلى الجمعية العامة عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل، والنظر في اتخاذ تدابير جديدة حسب الاقتضاء؛

وأن يقدم أيضاً تقارير على أساس مستمر عن تنفيذ أحكام برنامج العمل.

الجلسة العامة ٧١

٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠

٢٠٧/٤٥ - مشاكل الأغذية والزراعة^(٦٥)

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، الوارد في مرفق قرارها د ١ - ٣/١٨ المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٩٠، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع، الواردة في مرفق قرارها ١٩٩/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠،

وإذ تشير أيضاً إلى قراراتها المتعلقة بمشاكل الأغذية والزراعة، ولاسيما القرار ١٩١/٤١ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، والقرار ١٩١/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٨٨/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ بشأن الأغذية والزراعة،

وإذ تعيد تأكيد الإعلان العالمي للقضاء على الجوع وسوء التغذية، الذي اعتمدته مؤتمر الأغذية العالمي^(٦٦)،

وإذ تشدد على ضرورة الحتمية لإبقاء قضايا الأغذية والزراعة محور الاهتمام العالمي، وعلى دورها في تنشيط التنمية، كما أشير إليه في الفرع المتعلق بالزراعة من الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع،

وإذ تعيد تأكيد ضرورة النظر، على نحو شامل، في مشاكل الأغذية والزراعة في البلدان النامية، بأبعادها المختلفة وبمناظيرها العاجلة والقصيرة الأجل والطويلة الأجل، مع مراعاة تفاعل التنمية الزراعية وعوامل في جملتها البيئة الاقتصادية الخارجية، وسياسات النمو الزراعي، وتنمية الموارد البشرية، وسياسات التنمية الريفية، والصلات بين الموارد الطبيعية والبيئة، واتجاهات نمو السكان، والزراعة القابلة للإدامة،

وإذ تؤكد أن استمرار خطورة الحالة الاقتصادية في كثير من البلدان النامية، بما في ذلك استمرار الاتجاهات السلبية في

١٣ - تطلب إلى الأمين العام، طبقاً للفقرة ١٤٢ من برنامج العمل^(٦٥)، أن يكفل التعبئة والتنسيق الكاملين لجميع الأجهزة والمؤسسات والهيئات في منظومة الأمم المتحدة عند تنفيذ برنامج العمل ومتابعته، بالتعاون الوثيق مع المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي والأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وأمانات اللجان الإقليمية والوكالات الرائدة لمجموعات المعونة؛

١٤ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام، واضعة في اعتبارها الدور الذي يؤديه المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وولايته فيما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل، أن يزود مكتب المدير العام بما يلزم من دعم للأنشطة المتصلة بأقل البلدان نمواً؛

١٥ - تطلب إلى جميع الأجهزة والمؤسسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة إنشاء مراكز تنسيق لأقل البلدان نمواً، حيثما لا تكون هذه المراكز قائمة فعلاً، وتعزيز المراكز القائمة لإشراكها بنشاط في مهام التنفيذ طوال التسعينات؛

١٦ - تدعو جميع الحكومات ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والأجهزة والمؤسسات والهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة إلى مساعدة أقل البلدان نمواً في إجراء مشاورات فيما بينها بشأن المسائل محل الاهتمام المشترك في سياق تنفيذ برنامج العمل؛

١٧ - تحث جميع الحكومات، والمنظمات الدولية والمتعددة الأطراف، ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، على مواصلة إيلاء اهتمام خاص لمشاكل أقل البلدان نمواً، وترحب، في هذا الصدد، بمبادرة حكومة اليابان، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، إلى عقد حلقة دراسية في طوكيو في أيار/مايو ١٩٩١ بشأن المشاكل الإنمائية لأقل البلدان نمواً في التسعينات؛

١٨ - تؤكد أهمية التعاون الاقتصادي والتقني بين أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية، وتوصي بشدة، في هذا الصدد، بإنشاء آليات للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية لتعزيز الجهود الإنمائية التي تبذلها أقل البلدان نمواً، وتحث الشركاء في التنمية على المساعدة على القيام بتلك الأنشطة؛

١٩ - تطلب إلى المجتمع الدولي أن يساعد البلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية من أقل البلدان نمواً في التصدي لمشاكلها الخاصة، بما يتفق مع التوصيات ذات الصلة الواردة في برنامج العمل؛

٢٠ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة، في دورتها السادسة والأربعين، عن تنفيذ هذا القرار،

(٦٥) يشمل مصطلح «الزراعة» ومشتقاته مصائد الأسماك والمنتجات البحرية والأحراج والمنتجات الحرجية الأولية. انظر: النصوص الأساسية لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، المجلدان الأول والثاني، طبعة عام ١٩٨٩.

(٦٦) تقرير مؤتمر الأغذية العالمي، روما، ٥ - ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.75.II.A.3)، الفصل الأول.